



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 7 حزيران 2022

مقالات

"مكوريشون": البحث عن الغاز الطبيعي

بقلم ريكي مامان

غيرت الوزيرة كارين الهرار الاتجاه وقررت فتح إجراء تنافسي للبحث عن الغاز الطبيعي. في الخلفية: الأزمة في أوروبا ومحاولة تقليص الاعتماد على الغاز الروسي.

على الرغم من قرارها السابق تجميد التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط حتى نهاية العام "لتركيز على تعزيز الطاقات المتجددة" أعلنت وزيرة الطاقة كارين الهرار الأسبوع الماضي عن فتح إجراء تنافسي لامتيازات التنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه الاقتصادية الإسرائيلية.. يأتي تغيير الاتجاه بعد مناقشات مع وزير الخارجية يائير لابيد ووزير المالية أفيغدور ليبرمان اللذين أدركا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لتطوير احتياطات الغاز الطبيعي الإسرائيلية في ذلك الوقت.

كانت أوروبا في أزمة طاقة متنامية منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا. في الاتحاد الأوروبي اتخذ قرار تنويع مصادر الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، ومن بين أمور أخرى، لجأوا إلى إسرائيل لهذا الغرض. لكن مكتب الوزير يدعي أن وزيرة الطاقة اتخذت القرار بعدما قدم لها المتخصصون في الوزارة الإنجازات في مجال

الطاقات المتجددة وبعد مراجعات مكثفة لاقتصاد الغاز الطبيعي في إسرائيل. وأوضحت المحادثات التي أجرتها الوزيرة مع مفوضة الطاقة في الاتحاد الأوروبي ووزراء الطاقة الأوروبيين أننا أمام قناة جديدة ومستقرة، وبالتالي تم طرح قرار فتح العطاء للتنقيب في مناطق عدة في وقت واحد، ويمكن أن يؤدي اكتشاف خزان آخر للغاز الطبيعي لتعزيز موقع إسرائيل الجيوسياسي، وزيادة المنافسة المحلية، وخفض الأسعار في السوق المحلية، وتعزيز أمن الطاقة، مع أن ضمان إسرائيل للطلب المرتفع من أوروبا يعني مدخولات عالية في المستقبل المنظور. كل هذا دفع وزارتي المالية والخارجية على ما يبدو إلى دفع هذه القضية على الرغم من الموقف السابق لوزير الطاقة.

بدأت أزمة الطاقة الأوروبية في أيلول\سبتمبر الماضي، حيث فرضت روسيا أسعار الغاز الطبيعي. ونتيجة لذلك، ارتفعت رسوم الكهرباء ونفقات الطاقة. وتحولت العديد من الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة إلى توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة، لكنها بطبيعتها ليست مستقرة بدرجة كافية، وفي بداية الشتاء وجدت أوروبا نفسها تعاني من اعتماد كبير على الغاز الروسي وعدم وجود مصادر بديلة.

أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الأزمة. ارتفعت أسعار الكهرباء إجمالاً في المملكة المتحدة بنسبة 54 في المئة، وفي السويد بنسبة 58 في المئة، وفي بلجيكا بنسبة 27 في المئة، وفي إيطاليا بنسبة 31 في المئة، وفي ألمانيا بنسبة 28 في المئة. لقد أوضح بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنه في مواجهة أزمة الطاقة الحادة في القارة سيتعين عليهم العودة إلى إنتاج الكهرباء من الفحم.

حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، عاد الاتحاد الأوروبي وعرف الغاز الطبيعي بأنه صديق للبيئة. بالتزامن مع هذا القرار، قررت الهرار تجميد مناقصات التنقيب عن الغاز.

في الأسبوع الماضي، قالت إنه تماشياً مع سياستها "في العام الماضي، ركزت وزارة الطاقة على تعزيز الطاقة المتجددة"، لكن "أزمة الطاقة العالمية هي فرصة لدولة إسرائيل لتصدير الغاز الطبيعي، إلى جانب اهتمام حقيقي بأوروبا."

كما ربط مدير عام وزارة الطاقة ليئور شيلات القرار بما يحدث في العالم: "الأحداث الجيوسياسية في العالم، وأزمة الطاقة العالمية، غيرت تمامًا حالة سوق الطاقة. وقال هذا الأسبوع: "لقد تغير العديد من الاتفاقيات التي كانت واضحة بحلول نهاية شباط\فبراير 2022 تمامًا، مما أجبرنا على تقييم جديد للوضع".

ورحب وزير الطاقة السابق يوفال شتاينتس بالقرار "الانتقال من الفحم إلى الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة يقلل من تلوث الهواء بنسبة 90 في المئة ونحو نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لدينا فرصة ذهبية لنصبح موردي الطاقة لأوروبا - وقد أحسنت وزيرة الطاقة بالتراجع من قرارها السابق".

حتى اليوم، تمتلك إسرائيل احتياطات كبيرة من الغاز تسمح بالتصدير، حتى قبل العثور على خزانات جديدة. تعمل وزارة الطاقة حاليًا على إنشاء اتفاقية إطارية ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل تسمح لشركات الغاز الطبيعي بالتوقيع على اتفاقيات تجارية تسمح بتصدير الغاز الطبيعي إلى مصر ومنها إلى أوروبا. تمتلك إسرائيل خط أنابيب غاز مباشر إلى مصر، ولكن من أجل تلبية الطلب الكبير على أوروبا عملت إسرائيل في السنوات الأخيرة على زيادة حجم تصدير الغاز. هذا العام، تم أيضًا تشغيل خط الأنابيب البري الذي يمر عبر وادي بيت شيعان إلى الأردن ومن هناك إلى مصر.

يمكن لإسرائيل تصدير الغاز إلى أوروبا بطريقتين أخريين. تم التخطيط لخط أنابيب يمتد من إسرائيل إلى أوروبا منذ سنوات في مشروع شرق المتوسط الذي سيربط إسرائيل بجنوب أوروبا عبر قبرص واليونان، تم الترويج لهذا المشروع من قبل وزير الطاقة السابق يوفال شتاينتس، وزادت جدواه الاقتصادية في مواجهة الأزمة الحالية.

الطريقة الثالثة هي عبر خط أنابيب غاز إلى تركيا المتصل بالفعل بخطوط أنابيب إلى أوروبا. ويرتبط بالعلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا والمصالح المشتركة.

* * *

"هأرتس": اغتيالات "إسرائيل" لعلماء إيران لا فائدة منها

ترجمة: شبكة المهدهد للشؤون الاسرائيلية

بعد العديد من الاغتيالات المنسوبة إلى "إسرائيل" - في صفوف العلماء والمهندسين، و"آباء" البرنامج النووي الإيراني، وخبراء إيرانيين آخرين- من الضروري فحص مدى الفوائد والأضرار التي تنتج عن هذه الاغتيالات.

إذا كان الهدف هو كبح جماح "برنامج إيران النووي"، فيمكن التأكد على وجه اليقين من أن هذا البرنامج لا يعتمد على خبير واحد أو مجموعة من الخبراء، حتى لو كانوا عباقرة نوويين.

تمكنت إيران من تطوير برنامج متطور ومتقدم، بمساعدة بنية تحتية واسعة تشمل العلماء والفنيين والمعرفة المكتسبة أو المسروقة، والتمويل غير المحدود والمساعدة من الدول الداعمة، مثل: كوريا الشمالية، وباكستان، والصين، وروسيا، وكذلك الشركات الخاصة في الدول الأوروبية.

من يعتقد أن القتل "الجراحي" لعالم سيردع إيران، هو تسويق الكذب للجمهور، وليس هذا فقط، لكنه يقول إن "التهديد النووي الإيراني" هو بالون منتفخ، ويكفي لإفراغها من الهواء طعنه بدبوس أو عبوة ناسفة في سيارة عالم.

إذا كان هدف "إسرائيل" إظهار قدرة استخباراتية فائقة تمكنها من تحديد هدف وتنفيذ عملية اغتيال مستهدفة في قلب طهران، هذه السياسة محيرة، ففي النهاية إثبات قدرة استخباراتية في حد ذاته لا يحقق هدفاً تكتيكياً أو استراتيجياً، إلا إذا كشفت "إسرائيل" بالفعل عن قدرات إيران النووية وخطتها، وبفضل هذه المعلومات تمكنت من حشد دول العالم لمحاربة إيران وبرنامجها النووي.

وإذا كانت "إسرائيل" تسعى إلى إقناع الإدارة الأمريكية بأنها ستستمر في محاربة إيران وحدها، حتى لو تم التوقيع على اتفاقية نووية جديدة، أو بدلاً من ذلك، إذا أدت الاغتيالات المنسوبة إليها لإفشال مفاوضات الغرب مع إيران، فهنا أيضاً مبادراتها غير ضرورية وضارة.

إن نية إيران في التوقيع أو الامتناع عن إبرام اتفاق نووي تعتمد على اعتبارات داخلية، وتنبع هذه الاعتبارات من صراعات على السلطة السياسية ولا علاقة لها بالاغتيالات.

في الوقت نفسه، أوضح مسؤولو الإدارة الأمريكية أن عمليات القتل لا جدوى منها، ومع ذلك، لن تسمح الإدارة لها - أي للاغتيالات الإسرائيلية- بإحباط خطتها لإيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وفي هذا الصدد، من المثير للسخرية الادعاء بأن هذه الاغتيالات يمكن أن تشجع وبسهولة على تغيير النظام في إيران.

في المقابل، فإن الاغتيالات التي تقوم بها "إسرائيل" على أراضي دولة أخرى، حتى لو سميت إيران، تعطىها صورة "دولة عصابات"، صورة "لدولة" تحركها الصراعات السياسية، و"دولة" تسعى حكومتها إلى صرف النقد عنها بمساعدة استخبارات غريبة لا طائل من ورائها، مما يعرض سلام مواطنيها للخطر.

يحق لهذا الجمهور أن يحصل على تفسير مقنع لماذا وكيف تخدم هذه الاغتيالات مصلحة "إسرائيل"؟

* * *

"جيروزاليم بوست": التحدي الأكبر لـ "إسرائيل" .. حروب هجينة ولاعبون من دون دول

بقلم الكاتب إيهود عيلام

ترجمة: الميادين نت

نحتفل الآن بذكرى حرب الأيام الستة، والنصر الإسرائيلي السريع. في غضون أسبوع تقريباً هزم الجيش الإسرائيلي ثلاثة جيوش عربية (مصر وسوريا والأردن) واستولى على مناطق شاسعة، أكبرها كانت شبه جزيرة سيناء (60.000 كيلومتر مربع).

كانت الحرب التالية، عام 1973، أصعب بكثير. في العقود الأخيرة، في أعقاب السلام مع مصر والأردن، والتدهور الحادّ في سوريا والعراق، كان هناك احتمال ضئيل لحدوث حرب عالية الشدة مثل تلك التي حدثت عام 1967. بدلاً من ذلك، كان على إسرائيل محاربة منظمات دون دولة، في الأغلب "حماس" وحزب الله.

بعد حرب الاستقلال عامي 1948 - 1949 وصولاً إلى الثمانينيات، واجهت "إسرائيل" تهديداً عربياً كبيراً، بسبب عدم التوازن بين الجانبين فيما يتعلق بحجم السكان والأراضي والموارد الطبيعية. وكان للدول العربية ميزة ساحقة في عدد أنظمة الأسلحة مثل الدبابات والطائرات وما إلى ذلك، وفي عديد القوات.

تمتّع الجيش الإسرائيلي بمزايا مثل القوة البشرية النوعية، لكنها ربما لم تكن كافية في حربٍ عالية الشدة. في ظروف معينة كان في وسع الجيوش العربية أن تنتصر وتستولي على جزء من "إسرائيل" بل وتدمّر "إسرائيل". زال هذا الكابوس. "إسرائيل" لم تعد تواجه مثل هذا الخطر.

في عام 1967، أقامت "إسرائيل" علاقات ودية مع إيران، لكن منذ عام 1979 أصبحت إيران عدوّاً لـ "إسرائيل". في العقود الأخيرة، نصبت إيران نفسها على أنّها عدو لـ "إسرائيل". تقدّم إيران الدعم لشركائها، والمنظمات ما دون دول، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. حماس، وحزب الله على نحو أساسي، هما أقوى الجماعات الموجودة حول "إسرائيل" من بين حلفاء إيران.

ومع ذلك، فإنّ أكثر المشكلات إثارة للقلق هي برنامج إيران النووي، الذي يمكن استخدامه لإنتاج أسلحة نووية قد تكون أكبر تهديد تواجهه "إسرائيل" على الإطلاق.

تشكل المنظمات العربية ما دون دولة مشكلة خطيرة لـ "إسرائيل". على الأخيرة ألا تستخف بحماس، فضلاً عن حزب الله الأقوى من حماس. لدى حزب الله ما يصل إلى 150 ألف قذيفة صاروخية وصاروخ، قد تطلق بمعدّل 1500 في اليوم، إذا نشبت الحرب، ما سيتسبب بخسارة وأضرار كبيرة.

ومع ذلك، لا تستطيع هذه المجموعات الاستيلاء على أي جزء من "إسرائيل" ولا هزيمة الجيش الإسرائيلي، حتى في أسوأ السيناريوهات على إسرائيل. وهذا فرق كبير قياساً على الفترة، التي واجهت فيها "إسرائيل" الجيوش العربية كما في حرب عام 1967.

في عام 1967، خشي الجيش الإسرائيلي القوات الجوية العربية، وكانت بمعظمها مصرية، لأنّ الأخيرة كانت تمتلك قاذفات يمكن أن تضرب المدن الإسرائيلية. لم يكن الدفاع الجوي الإسرائيلي قادراً على منعها، لذلك اعتمد الجيش الإسرائيلي على سلاح الجو لمهاجمة المطارات العربية، ما أدى إلى تدمير الطائرات العربية على الأرض. عملت هذه الخطة على نحو جيد جداً.

التحدي الرئيس

يتمثل التحدي الرئيس اليوم في الحد -قدر الإمكان- من نيران القذائف الصاروخية والصواريخ، بما في ذلك النيران على الجبهة الداخلية الإسرائيلية. يمتلك الجيش الإسرائيلي دفاعاً جويّاً يمكنه اعتراض بعض الصواريخ، لا كلها. لذلك، كما في عام 1967، سيعتمد الجيش الإسرائيلي على الطائرات لقصف المناطق المعادية بدقة.

في السنوات التي سبقت حرب عام 1967، أجرى الجيش الإسرائيلي تدريبات عسكرية كبيرة، أعدت القوات لمحاربة الجيوش العربية. كان الجيش الإسرائيلي يفعل الشيء نفسه إزاء تهديد المنظمات العربية غير الحكومية، ولا سيما في المناورة الرئيسة (الأخيرة) التي أجريت في أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيو.

في العقدين الماضيين، طوّرت وسائل جديدة لمراقبة أداء القوات في أثناء التدريبات، فيما تغيّرت طبيعة التدريبات بصورة كبيرة. في الستينيات تدرّب الجيش الإسرائيلي على التغلب على المواقع المحصنة وسحق قوات المدرعات الكبيرة. يركز الجيش الإسرائيلي الآن على حرب المدن والتعامل مع التدابير المضادة للدبابات.

شن الجيش الإسرائيلي ضربة استباقية في حرب عام 1967 جوية وبرية. كان من الضروري على نحو خاص ضربهم من الجو لأنّ ذلك أدى إلى تحييد ثلاثة أسلحة جو عربية في أقل من يوم واحد.

قد تفكر "إسرائيل" في توجيه ضربة استباقية إلى حزب الله، إذا أنتج الأخير كميات هائلة من الصواريخ الدقيقة. وإذا قصفت "إسرائيل" المواقع النووية الإيرانية، فقد يدفع ذلك حزب الله إلى مواجهة "إسرائيل".

في كل هذه الحالات، قد تستنتج "إسرائيل" أنّ عليها ضرب حزب الله بقوة، قبل أن يهاجم الأخير "إسرائيل". كما حدث عام 1967، سيكون الأمر فعالاً على نحو خاص إذا أخذ العدو، حزب الله في هذه الحالة، على حين غرة.

كانت حرب عام 1967 انتصاراً مثيراً للإعجاب، ولكن مصر وعلى الرغم من هزيمتها، بدأت حرب استنزاف، ثم حرباً شديدة الحدة عام 1973. واستغرق الأمر أكثر من عقد لتوقيع "إسرائيل" ومصر معاهدة سلام. الصراع بين "إسرائيل" وسوريا لم ينته. لا يمكن أن تقضي "إسرائيل" على حماس، فضلاً عن حزب الله، بسبب حذره وقوته والتكلفة التي ستدفعها "إسرائيل" إذا سعت للقضاء عليه قضاءً نهائياً. سيستمر الصراع مع حزب الله وحماس حتى لو وجّه الجيش الإسرائيلي إليهما ضربة قاسية. حزب الله وحماس، على عكس مصر، لن يقبلوا أبداً بالسلام مع "إسرائيل".

وعلى العموم، حلّت الحروب الهجينة مع المنظمات ما دون دولة محل الحروب عالية الشدة مثل حرب الأيام الستة عام 1967، باعتبارها التحدي الأكبر لـ "إسرائيل". لقد كان تغييراً كبيراً في مصلحة "إسرائيل" على نحو عام. على الرغم من قدرات المنظمات العربية ما دون دولة، فإنّ الخطر أقل بكثير مقارنةً بذلك الذي واجهته "إسرائيل" في الحروب الشديدة. بهذا المعنى، فإنّ "إسرائيل" في مكان أفضل بكثير مما كانت عليه عام 1967.

* * *

"هآرتس": هكذا لن نحرز أيّ هدف في مرمى إيران

بقلم: يوسي ميلمان

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

إن سلسلة التصفيات والتخريب في إيران مؤخراً تشير إلى أن إسرائيل قد تبنت استراتيجية الفوضى. بالاستعارة من عالم كرة القدم يمكن تسمية هذه المقاربة "يلا، فوضى". هذا يحدث عندما يعرف الفريق بأنه في طريقه للخسارة ويفضل رمي الكرة في الملعب على أمل أن يثير هذا الفوضى، وأن يظهر فيها غارد مولر آخر الذي عن طريق اللكمات يحرز هدف من مسافة متر.

هذه الاستراتيجية تمت بلورتها على يد رئيس الموساد دافيد برنياع الذي أكمل في هذا الشهر سنة على تولي منصبه. هو يحصل على الدعم من رئيس الأركان التارك، أفيف كوخافي، ومن رئيس الحكومة نفتالي بينت والكابينت.

في الأشهر الأخيرة حدثت عدة عمليات نسبت لإسرائيل، التي تشير إلى هذا التغيير. هذه العمليات شملت المس بالطائرات المسيرة في مخزن كبير في إيران. قبل اسبوعين تم اغتيال حسن سياد حديري في طهران، وهو جنرال في قوة القدس التابعة لحرس الثورة الإيراني، الذي نسبت له جهات اسرائيلية التورط في تنفيذ عمليات ضد اهداف يهودية واسرائيلية منذ العام 2012. في اسرائيل أحصوا نحو خمسين عملية كهذه في أرجاء العالم، من بينها في بلغاريا والهند وتايلاند وقبرص واذربيجان وكينيا واثيوبيا وجورجيا. الهدف كان اغتيال دبلوماسيين

وموظفين ورجال اعمال اسرائيليين وابناء عائلاتهم، أو تخريب مؤسسات. معظم هذه العمليات، لكن ليس جميعها، تم احباطها. الحادثة الاكثر دموية هي قتل خمسة سياح اسرائيليين وسائق حافلة في بورغوس في بلغاريا، وهي عملية انتحارية نفذها شخص جنده حزب الله.

في الاسابيع الاخيرة نشر ايضا عن موت ثلاثة علماء في ظروف غامضة، هم احسان جاد بايج الذي قتل بعد هجوم طائرة مسيرة انتحارية على مبنى في الموقع العسكري في بارتسين، الذي تتركز فيه مشاريع للسلاح النووي والصواريخ؛ ايوب انتظاري وهو خبير في الطيران والطائرات المسيرة، الذي توفي بعد وجبة عشاء، وحسب بعض التقارير تم تسميمه؛ كامرين ملافور، الذي عمل في مركز لتخصيب اليورانيوم في ننتاز. ويجب اضافة الى هؤلاء ايضا خلل غامض في انظمة الحاسوب للرقابة على الحدود في مطار الامام الخميني في طهران، الذي أدى الى خلق الفوضى.

ما الذي حققناه بالإجمال في الفترة الاخيرة؟ هجمات سايبير على مواقع مدنية، هجوم على مخزن سري للطائرات المسيرة، اغتيال ضابط كان متورط في الارهاب، موت مهندس في موقع عسكري رئيسي لتطوير الذرة والصواريخ، وموت عاملين عملا في تخصيب اليورانيوم وتطوير الطائرات المسيرة. ما هو القاسم المشترك بين هذه الاحداث؟ لا يمكن تشخيص أي عامل، باستثناء التقدير بأنه من وراء هذه الاحداث توجد يد موجهة وهي يد اسرائيل.

حتى تولي نفتالي بينت وبرنياع منصبهما فانه خلال عقد ونصف تقريبا الحرب السرية لإسرائيل ضد إيران على الاراضي الايرانية، خلافا للهجمات في سوريا وفي البحر، كانت تتركز في المشروع النووي. ولكن يبدو الآن أنه تم توسيعها ايضا لتشمل المس بعلماء وضباط في مشروع الصواريخ والطائرات المسيرة وقوة القدس وحرب السايبر. بينت نفسه وصف السياسة الجديدة في آب 2021 بأنها "موت لألف جزء"، وهو تعبير مصدره الصين في عهد الامبراطورية ويعني الموت عن طريق التعذيب البطيء.

لكن هل رئيس الحكومة حقا يعتقد أنه يستطيع القضاء على إيران، أي أن يؤدي عن طريق التعذيب البطيء الى تغيير النظام هناك. صحيح أن الهجمات المستمرة تدل على أن الاستخبارات الاسرائيلية اخترقت بشكل عميق الدولة، هذه الهجمات مؤهلة ومهينة للنظام، حتى لو كان جزء من الذين ماتوا لم تتم تصفيتهم على يد الموساد، بل على يد النظام بسبب التشكك، فان هدف الفوضى تم تحقيقه. ولكن هل اسرائيل التي فشلت في محاولة تحديد أي حكومة ستحكم في لبنان، في مثل هذا الشهر قبل اربعين سنة، ستنجح في فعل ذلك في إيران الكبيرة، وهي الدولة التي لها تاريخ وثقافة وفخار وطني؟

التجربة التاريخية تعلم أن الانظمة تنهار عندما يمل منها الجمهور ويخرج الى الشوارع، سواء بسبب ازمة اقتصادية أو فساد أو تعفن، وليس بسبب عمليات، حتى لو كانت ناجحة، لمنظمة تجسس اجنبية.

عندما يكون من الواضح أن هجوم اسرائيلي احادي الجانب ضد المنشآت النووية غير موجود على جدول الاعمال، فما هو هدف العمليات التي لا تركز على المشروع النووي فقط وتستفز وتتسبب بالإهانة والانتقام والازعاج؟ بدلا من احلام غير مجدية حول غارد مولر، يفضل أن تبلور اسرائيل لنفسها استراتيجية واضحة أكثر بحيث تحدد هدف مقلص، لكنه محدد، وأن تعمل بناء عليه.

إيران تم اضعافها لكنها مصممة على مواصلة المشروع النووي رغم العقوبات الشديدة المفروضة عليها. أليس مرغوب فيه التركيز على محاولات تشويش المشروع النووي بواسطة المس بـ "مجموعة السلاح"، المرحلة الحاسمة في تركيب السلاح النووي، أو بدلا من ذلك كسب الوقت عن طريق العودة الى اتفاق نووي معقول؟ ربما يجدر التفكير خارج الصندوق، لكن كيف يمكن كسر الدائرة المفرغة لعمليات الانتقام والتصفية والتخريب، التي فيها اختلط السبب والمسبب، ومحاولة التوصل، حتى لو كان هذا الاحتمال ضئيل، من خلال الوسطاء الى تفاهم صامت حول وقف إطلاق النار، حيث أنه لا يمكن حمل بطيختين في يد واحدة.

* * *

"معاريف": التظاهر نعم، علم فلسطين لا!

بقلم إسحق ليفانوف

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

يدهشني أن أتبين المرة تلو الأخرى بأنه بعد عشرات السنين من العيش المشترك، يوجد في أوساط عرب إسرائيل من يحاولون تبرير رفع علم فلسطين في ساحات إسرائيل بحجج غير ثابتة وغير مقنعة. وما هو مذهل أكثر هو أنهم يعتقدون اننا لا نفهم ماذا يعني هذا. وبالفعل، أن يأتي أحد ما ويكتب بأن علم فلسطين رفع في مناسبات وفي تظاهرات وكأن هذه كانت بريئة، هو سخف. فلا يوجد حدث او تظاهرة مع أعلام فلسطين كان هدفها الإعراب عن التأييد لدولة إسرائيل. كلها كانت في اطر وملابسات معادية. وأنا أتطرق بالطبع للعرب الذين يعيشون معنا، إذ ان عرب السلطة الفلسطينية يمكنهم أن يرفعوا أي علم يرغبون فيه. إن رفع علم فلسطين داخل إسرائيل يشدد على ما يفرق وليس على ما يوحد. اولئك الذين في اوساطنا ممن يبررون رفع العلم يسمون المتظاهرين "فلسطينيين إسرائيليين". لا افهم ما هو المقصود، لكن لا يوجد شيء كهذا. يقول المفكرون والنشطاء الاجتماعيون ممن يعبرون في قناة التلفزيون عن عرب إسرائيل صراحة ان العلم هو تعبير عن القومية المكافحة لـ "الفاشية" الإسرائيلية و "الابرتهايد" فيها. عندما استقبلت فرنسا المهاجرين من شمال افريقيا، اوضحت لهم بانها اذا كانوا يرغبون في أن يعيشوا وفقا لقوانين الدولة وعاداتها، فإنهم مرحب بهم. اليوم الأقلية الشمال إفريقية في فرنسا هي نحو 20 في المئة من السكان، مثلما هو عندنا. هم لا يتظاهرون مع أعلام الجزائر او المغرب. كما أن عرب إسرائيل الذين هم

مواطنو الدولة لا يمكنهم ان يفعلوا هذا.

وتفصيل مشوق آخر: تجري كل المظاهرات والمناسبات موضع الحديث على شرف العلم الفلسطيني. لا يرفع علم إسرائيل في اي واحدة منها. يعاني عرب إسرائيل من انفصال في الهوية. وهذا مفهوم. عليهم أن يقرروا الى اي جانب سيتوجهون. استمرار رفع علم فلسطين مع شعارات ضد إسرائيل يخلد النزاع فقط بدلا من تسويته.

يوجد للمواطنين العرب في إسرائيل كامل الحق في التظاهر، في الإعراب عن الرأي وفي استخدام حرية التعبير. وكل ذلك في إطار قوانين دولة إسرائيل. التظاهر نعم، علم إسرائيل نعم، علم فلسطين لا. أنا من أولئك الذين يعتقدون بأنه يجب إيضاح الأمور لأجل وقف حملة الأوهام التي تعيق كل حل للنزاع. عرب إسرائيل هم أقلية تستحق كامل الحقوق بصفقتها هذه. لن يكون في اي مرحلة وضع يكون فيه للأقلية مكانة متساوية لمكانة الأغلبية في اتخاذ القرارات.

مدى العمل كأقلية في الحياة السياسية واسع ومتنوع بما يكفي، بحيث لا حاجة للحرص على حقوقهم. عندما نسوي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ويحل سلام حقيقي، لا مشكلة في أن ترفع اعلام فلسطين معا، وانا اشدد على معاً، مع علم القومية في مناسبات سعيدة وتظاهرات تأييد. بقدر ما يفهم عرب إسرائيل بأن حياتهم ستتغير جذرياً من خلال دمجهم الكامل واحترام قوانين الدولة، هكذا يكون أفضل لهم. اما الاعتراضات التي تسمع في الجمهور اليهودي بالنسبة لرفع علم فلسطين ضد إسرائيل فليست أموراً شعبية كما قيل. هي رؤية واعية. ما هو شعبي هو الحديث عن تظاهرات ومناسبات جرت مع اعلام فلسطين وكأنها كانت مناسبات بريئة، مبلطة بنوايا حسنة ومبررة.

* * *

"يديعوت أحرونوت": شموع على كعكة الاحتلال

بقلم عينايف شيف

تجري احتفالات مرور سنة على إقامة الحكومة تحت مزاج متكدر من ناحية سياسية. صحيح أن رسالة رئيس الوزراء تحاول إقناع الجمهور بأن المعارضة تزرع الريح على أمل حصد العاصفة، لكن مصاعد أداء الائتلاف تنبع حصرياً من حقيقة أن هذه هي المحاولة السياسية الأكثر جسارة وتطرفاً في تاريخ الدولة. فالشكوى من المعارضة او من تلك "الأغلبية" الصامتة" التي يتوجه إليها نفتالي بينيت بصفته محرر البيانات هي إهانة للذكاء. بالفعل، كان عزل بنيامين نتنياهو عن الحكم عملاً شجاعاً وبالتأكيد مشروعاً ولكن حكومة العجلة، وما العمل، ليست الصيغة التي يعترف بها الواقع الإسرائيلي.

وعليه، فإن الأزمة حول "أنظمة الطوارئ في يهودا والسامرة" (لاحقاً قانون المناطق)، بل وحول يوم السنة

الأولى (وربما الأخيرة أيضاً) "لحكومة التغيير" وبالطبع 55 سنة على حرب الأيام الستة هي أكثر بكثير من حدث برلماني. من ناحية غير قليل من المحللين السياسيين، فان مصاعب الائتلاف في تمديد القانون هي دليل على أنه لا يمكن ان يقام حكم مستقر مع حزب عربي، لأنه حتى الموحدة البراغماتية – المنفعية "من ناحية سياسية" غير قادرة على أن تتعهد بتأييد قانون يمنع الفوضى في يهودا والسامرة. غير أنه حتى لو كان هذا صحيحاً، فهذه ليست القصة.

ان الوعد الكبير لـ "حكومة التغيير" هو ان تضع جانباً مواضيع ايديولوجية – مبدئية في صالح "الحياة نفسها": معالجة غلاء المعيشة قبل تسوية التوتر بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية؛ إعادة بناء الوزارات الحكومية من اضرار الشلل السياسي قبل الحسم في مواضيع الدين والدولة؛ وبالطبع رأب الصدوع في الشعب وتهدة الخطاب الداخلي قبل الانشغال في الموضوع الاكثر تفجراً كحدودها الدائمة. ائتلاف من 61 نائباً (قبل أن يصبح 60)، يتوزع بين أنوية قاسية لليمين واليسار، سوق للجماهير انه يمكن تجاهل هذه التفاصيل. ساعد في ذلك أيضاً عقد من الخطاب في الإعلام وفي الشبكات الاجتماعية، امتطى احتجاج 2011 وجعل مفهوم "جدول الأعمال الاجتماعي" كرة أبعاد شعبية ضد آثار الحكم الإسرائيلي في المناطق. ان الدراما حول قانون المناطق هو انفجار لامع لذلك البالون المليء بالشفقة. فمن الأعماق الغامضة للبيروقراطية القانونية – العسكرية، خرج القانون الذي من المشكوك فيه أن يكون الإسرائيلي العادي يعرف بوجوده على الإطلاق. وذكر هذا القانون بحقيقة منسية: الفصل بين أسعار السكن، الإصلاح في الحلال او صيغة الغاز مقابل موضوع مثل السيطرة على شعب آخر هو فصل مصطنع. لا يوجد "حياة نفسها" أكثر من الاحتلال.

"حكومة التغيير"، انطلاقاً من الخوف من حكومة نتنياهو – بن غفير، اعتقدت انه توفر الساحر الذي سيخفي هذا الأرنب. يمكن أن نفهم الخطوة وينبغي ايضاً تقدير المشاعر من ورائها. غير أنه للمدى البعيد، فإن اليمين هو الراجح المركزي. وفقاً لكل الإعداد، فإنهم سيكونون جزءاً من كل حكم، مع نتنياهو وبدونه. أما اليسار الصهيوني (ولاحقاً الوسط) فانه يتلقى فقط المزيد من دفعات الفائدة على الخطيئة الأولى: الهرب وتجاهل الموضوع، سواء انطلقاً من الأيديولوجيا على نمط شيبي يميموفيتش، ام بسبب الاستسلام الفزع لرواية نتنياهو (وكذا بينيت) قبل أن يهددوه باستخدام المسيرات. في هذه الأثناء يطفئ الاحتلال جملة أخرى من الشموع على الكعكة. هذا يتحقق له بسهولة إذ لديه يعمل الزمن بشكل معاكس: السنوات تجعله أقوى فقط.

* * *

"هآرتس": قانون المناطق: معارضة تنصيص وائتلاف يضغط على الزعي وموافقة متوقعة من الموحدة

بقلم ميخائيل هاوذرطوف وآخرين

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

مشروع القانون لتمديد سريان الأنظمة التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية، يتوقع طرحه اليوم الاثنين للتصويت بالقراءة الأولى في الكنيست. ولكن حتى الآن، من غير الواضح إذا كان سيحصل على الأغلبية. كبار قادة الائتلاف يريدون إقناع "راعم" بالتصويت لصالح مشروع القانون، ويأملون أن عضوة الكنيست عديت سيلمان (يميناً) التي انسحبت من الائتلاف، ستمتنع عن التصويت. رئيس "راعم"، منصور عباس، يتوقع أن يلتقي اليوم مع رئيس الحكومة البديل، يئير لبيد، في محاولة للتوصل إلى تفاهات حول هذه القضية.

في الائتلاف عبروا عن تفاؤل بخصوص هذه المسألة مؤخراً، وقدروا أن "راعم" ستؤيد القانون في نهاية المطاف. عباس عبر عن الالتزام بذلك، وهو يعمل على إقناع أعضاء الكنيست من حزبه، على رأسهم عضو الكنيست مازن غنايم. مع ذلك، لم يصرح رئيس "راعم" بعد عن كيفية تصويت أعضاء حزبه بشكل نهائي، حتى بعد محادثة جرت بينهم أمس. جهات رفيعة في الائتلاف قدرت بأن القرار النهائي في الحزب سيتخذ قبل وقت قصير من التصويت.

إذا لم يتم الحصول على أغلبية لمشروع القانون فسيكون على رئيس الائتلاف إيجاد حل يمنع تفكك الائتلاف. وزير العدل جدعون ساعر، عبر عن معارضته لتأجيل إضافي للتصويت، الذي سبق وتم تأجيله أسبوعاً. أيضاً يتم فحص بدائل لأنظمة الطوارئ، بما فيها أوامر عسكرية مؤقتة. ولكن ساعر يتحفظ أيضاً من هذه الاحتمالية ويقول بأن الحديث لا يدور عن حل مرض.

في الأسبوع الماضي، أبلغ عباس رؤساء الائتلاف بأنه مستعد لدعم تمديد سريان الأنظمة، لكنه لا يستطيع أن يتعهد باسم جميع أعضاء قائمته. هناك تحفظ من هذا الموقف بين أعضاء "راعم": فدعم مشروع القانون هذا يشرعن فعلياً سيطرة إسرائيل في الضفة الغربية. مصادر في الحزب قالت إن عباس يريد ربط دعم "راعم" للقانون ببادرات حسن نية تمكنه من عرض إنجاز على الجمهور العربي. ولكن هذه المصادر أضافت بأنه من المشكوك فيه إذا كان لهذه الخطوة ضمان دعم جميع أعضاء القائمة.

مؤخراً، أجرى عباس محادثات مع أعضاء حزبه، في موازاة محادثات أجراها مع رؤساء الائتلاف. تتعلق علامة الاستفهام بشكل خاص بعضو الكنيست مازن غنايم، الذي قال للمقربين منه في نهاية الأسبوع الماضي بأنه لا ينوي تأييد مشروع القانون. مع ذلك، صرح غنايم بأنه سينتظر قرار عباس حول الأمر.

عضوة كنيست أخرى، لم توضح موقفها بعد، وهي غيداء ريناوي الزعبي من "ميرتس"، التي أعلنت مؤخراً عن انسحابها من الائتلاف قبل أن تتراجع فيما بعد. عباس الذي يريد خلق جبهة موحدة مع غيداء، تحدث معها في نهاية الأسبوع الماضي، وبعد أن تولد لديه الانطباع بأنها ستعارض مشروع القانون طلب من لبيد التوجه إليها. في محادثة مع مقربين، قالت غيداء بأنها تشعر بأنهم يقومون بدهنها، حيث إن الطلبات التي قدمتها للبيد كشرط لعودتها إلى الائتلاف لم تتم الاستجابة لها في هذه الأثناء.

رغم التفاهات بين الطرفين، إلا أن مصادر سياسية قالت إنها "تواصل التصرف وكأن قدمها الثانية خارج الائتلاف". هكذا غابت عن التصويت على القانون الذي يعطي منحاً تعليمية للجنود المتسرحين، وغابت أيضاً عن جلسة القائمة. غيداء لم تجب على سؤال "هآرتس" كيف تنوي التصويت. مثل "راعم" أيضاً، هي يتوقع أن تطلب تحويل ميزانيات والدفعة قدماً ببرامج لصالح المجتمع العربي كي لا تفشل مشروع القانون. قيادات في الائتلاف قدرت أنه إذا وافقت "راعم" على تأييد القانون فإن غيداء ريناوي ستوافق على ذلك أيضاً.

في "راعم" قالوا إن الأنظمة ستبقى سارية المفعول حتى نهاية الشهر، الأمر الذي سيعطي وقتاً من أجل التوصل إلى تسوية أو ممارسة الضغط على أعضاء الليكود والصهيونية الدينية مثلما فعلت ذلك شخصيات رفيعة في الائتلاف في حالات أخرى. "هناك ضغوط من كل الجهات، والسؤال هو: من الذي سيتراجع أولاً"، قالت مصادر في الحزب، وأضافت بأنه يجب على الشركاء في الائتلاف توجيه جهود إقناعهم للمعارضة، وتجنيد اليمين "في قانون المواطنة، وقانون العلم، وقانون لجان التعيين. لماذا يتوقعون منا تأييد النظام الذي هو ليس أقل خطورة في هذه المرة؟".

فيما يتعلق بسيلمان، قالت مصادر في "يميننا" بأن التصويت ضد مشروع القانون سيؤدي إلى الإعلان عنها كمنسحبة. وهذه خطوة عقابية تريد تجنبها. مصادر في الائتلاف قالت إن أعضاء في الائتلاف، وعلى رأسهم سكرتير الحكومة شالوم شلومو، يمارسون مؤخراً الضغط على زوج سيلمان، شمولك. والهدف إقناعها بأنه إذا لم تصادق على القانون فستتحمل تداعيات النتيجة على المستوطنين. موقف سيلمان له أهمية أيضاً فيما يتعلق بقرار "راعم"، حيث إنهم في الحزب العربي يخافون من دعم القانون ومن إهانتهم إذا لم تتم المصادقة عليه في الكنيست.

من يتوقع أن يؤيدوا مشروع القانون هم أعضاء "ميرتس" باستثناء غيداء ريناوي زعبي. في حدث في برنامج "ثقافة"، قالت أمس رئيسة القائمة ميخال روزين: "أتساءل هل يوجد لنا بديل وما هو؟ لو كنت أعرف بأني سأسقط الحكومة وسيتم تشكيل حكومة وسط - يسار لفعلت ذلك الآن. إذا سقطت الأنظمة وتم حل الحكومة، فسناكل السمك المتعفن وسيتم طردنا من المدينة أيضاً. لأن اليمين سيصادق خلال أسبوع على هذه الأنظمة". يصمم ساعر على أنه يجب على جميع أعضاء الائتلاف تأييد مشروع القانون. في الأسبوع الماضي، صرح بأن "التصويت على قانون أنظمة يهودا والسامرة سيحدد ما إذا كان الائتلاف يريد البقاء قائماً أم لا". وأضاف أن "بقاء الائتلاف ليس قيمة بحد ذاته". في نهاية الأسبوع، هاجم ساعر رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، على خلفية تقارير حول اتصالات لتشكيل حكومة بينهما، ورفض ساعر نفي إمكانية الانضمام لنتنياهو بصورة صريحة.

في محادثات مع أعضاء من حزبه قال إن "سلوك رئيس المعارضة الذي امتنع عن التصريح عن تأييده لتمديد سريان الأنظمة هو" أمر تهكمي وعديم المسؤولية". وأضاف "ليس فقط أنه لم يطبق السيادة في يهودا والسامرة، الآن هو يريد المس بقدرتنا على تطبيق النظام هناك". المعارضة تعمل بطريقة "إذا لم أكن في الحكم فلتحترق الدولة". الاستعداد للعب بالنار أمر خطير".

خلال ذلك، الأزمة بين وزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي، وعضو الكنيست ميخائيل بيطن، لم تُحل بعد. في نهاية الأسبوع، حاول رئيس الحكومة نفتالي بينيت، التوسط بينهما بعد أن أقنع بيطن بالعودة والتصويت مع الائتلاف. الأزمة لا تهدد الآن سلامة الائتلاف، لكنها تخلق مناخاً من عدم الاستقرار، إلى جانب تقارير عن اتصالات بين ساعر وأعضاء حزب "أمل جديد" وبين رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو.

"أنظمة طوارئ يهودا والسامرة، القضاء والمساعدة القانونية" تم تعديلها للمرة الأولى في العام 1967، ومنذ ذلك الحين يتم تمديد سريانها بين حين وآخر. في المرة الأخيرة تم تمديدتها في 2017، والآن يريد ساعر تمديدتها لخمس سنوات أخرى. وإلا فلن تكون في نهاية حزيران شرطة مخولة بالتحقيق في حدود الضفة الغربية في جرائم تم تنفيذها في إسرائيل، أو اعتقال إسرائيليين ارتكبوا مخالفات وهربوا إلى الضفة، ولن يكون بالإمكان تقديم إسرائيليين للمحاكمة أمام المحاكم في إسرائيل عن مخالفات جنائية ارتكبت في الضفة. وسيتم مثلهم أمام منظومة القضاء العسكرية، ولن تستطيع سلطة الضرائب والتنفيذ العمل ضد إسرائيليين في الضفة. إضافة إلى ذلك، عند انتهاء سريان مفعول الأنظمة، سيسحب من المستوطنين الحق في التأمين الصحي الحكومي والحق في العضوية في مكاتب المحاماة ومن سلسلة حقوق أخرى.

* * *

"يديعوت": إسرائيل تعلن الحرب وإيران تصدح بالثأر

بقلم رونين بيرغمان

ضابطان كبيران وصديقان روحيان بالوحدة السرية للغاية في الحرس الثوري، مهندسان جويان للطائرات والصواريخ يعملان في مكانين مختلفين، وعالم نووي واحد، كلهم توفوا بشكل غامض في غضون أسبوع ونصف. إضافة إلى ذلك، جاءت تقارير من إيران عن هجمات ساير حادة على بنى تحتية مهمة في الدولة، وهجمة حوامات على منشأة عسكرية سرية. بالتوازي، نشرت في وسائل الإعلام الدولية وثائق سرية من الأرشيف النووي الإيراني، والتي كانت تعد حتى الآن سرية للغاية، ورئيس الوزراء بينيت فتح ملفاً في "غوغل درايف" بعد يومين من ذلك، وأودع فيه الوثائق، ودعا العالم لرؤيتها.

القاسم المشترك لكل هذه الأهداف، سواء كانت أشخاصاً أو وثائق أو منشآت، إذا ما كانت التقارير صحيحة، يتعلق بقلب حرب الظلال التي بين إيران وإسرائيل: المشروع النووي، إنتاج وإطلاق الحوامات، تطوير الصواريخ المتطورة والشبكات العملية في أرجاء العالم.

لكن يبدو أن أحداً ما قرر هذه المرة، بخلاف الماضي، أخذ الخيار الأول "نصنع حرباً بدهاء" بقدر أكبر، والآخر "درع لا يرى" بقدر أقل. ظهر في الأسابيع الأخيرة تعظيم في منشورات في أرجاء العالم لما يوصف كأحداث سرية في إيران، تحرج النظام، منشورات تخدم إسرائيل وكفيلة بأن تؤثر دولياً.

لقد نبع القرار بتغيير الاتجاه من الاعتراف بأن الحرب في القرن الواحد والعشرين تجري أيضاً في العالم العلي المكشوف. الرئيس بايدن ومسؤولون آخرون كشفوا على مدى الأيام التي سبقت اجتياح روسيا لأوكرانيا، معلومات سرية للغاية حصلت عليها أسرة الاستخبارات الأمريكية، وذلك لاستبعاد مؤامرات بوتين واستفزازاته. ونجحوا من خلال هذه الشفافية في تشكيل ائتلاف دولي موحد وناجع والإيضاح للعالم بشكل لا لبس فيه من هم "الأخيار" ومن "الأشرار".

يتعرض النظام الدكتاتوري في إيران لضربات حادة للغاية، تعرضه كعديم الوسيلة حتى في نظر أناسه. يحاول النظام القتال ضد ذلك، لكنه يقوم بذلك في الغالب بشكل فج. قناة التلفزيون "إيران الدولية" التي تعمل بتمويل سعودي، نشرت نبأ وثقت فيه تحقيقاً أجراه رجال العمليات في الموساد داخل إيران، بحق شخص يدعى رسولي، اعترف بأنه جند للقيام باغتيالات للإسرائيليين.

بعد وقت قصير من نشر الشريط المخرج وبالتأكيد بضغط السلطات في إيران، حرر الرجل شريطاً من جانبه ادعى فيه بأن الاعتراف نزع منه بالقوة.

ما كان للحرس الثوري ألا ينشر أمر وفاة الرجل الذي تثق إسرائيل بأنه جند رسولي لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل، لكنهم أحاكوا له سيرة ذاتية مختلفة تماماً عن تلك التي لدى الإسرائيليين عنه، فهو ليس نائب قائد وحدة 840 الذي يرتبط بمخططات قتل الإسرائيليين في تركيا، بل رجل نقلات ومسيرات عمل في سوريا.

ادعت إيران بأنها كانت حادثة عمل تلك التي مست بالمنشأة في برتشين، لكن لقب "شهيد" الذي ألصق بالمهندس الذي قتل في ذاك الحدث ألمح بأن الحديث يدور عن شيء ما آخر. إيران لم تقل شيئاً عن موت العقيد إسماعيل زاده الذي دفن بسرية في جنازة يستحقها الخونة فقط: إلى أن نشرت قناة التلفزيون "إيران الدولية" نبأ غير موقع "من مصادرها في إيران" بأنه بعد الاشتباه فيه بالتجسس، ألقى به رجال الحرس عن سطح المبني. نشرت إيران جملة روايات، من حاجز متهاك استند إليه المسكين وحتى الانتحار المرتبط بعلاقاته المهزوزة مع زوجته.

إذا كان إسماعيل زاده بالفعل جاسوساً إسرائيلياً، فالأمر حرج للحرس الثوري، من حيث إن الموساد نجح في تجنيد شخص رفيع المستوى بهذا القدر في صفوفه. من جهة أخرى، هذه كفيلاً بأن تكون ضربة قاسية للموساد، إذا كان الرجل عمل فعلاً في صفوفه، وتوقف عن ضخ المعلومات، وبالتالي يمس ذلك بقدرة الموساد على إحباط العملية التالية للوحدة.

نشر موقعان صغيران أول أمس نبأ عن أمر الموت الغامض لعالمين إيرانيين. ونشرت "إيران الدولية" نبأ غير موقع من "مصادرها في إيران" يروي بأن واحداً منهما على الأقل سمم من قبل شخص نجح في الفرار من الدولة.

جملة كل هذه الأحداث، والتصريحات القاطعة من جهة بينيت ولبيد، تظهر بأن ذاك الأمر إياه الذي حذر منه قادة أسرة الاستخبارات في الماضي، وتستخدم الرقابة العسكرية بسببه صلاحياتها منذ سنوات طويلة "بأننا لن نرق لهم إصبغاً في العين" تحول من الأمر الذي يخاف منه الجميع، إلى موضوع مرغوب فيه بل وربما متصدر في المواجهة.

يدور الحديث بلا شك عن سلسلة عمليات تثبت أن الموساد في عهد دافيد برنياع يواصل فكر منير داغان ويوسي كوهن، إذ لا يدور الحديث فقط عن جهاز استخبارات، بل وأيضاً، إن لم يكن أساساً، عن جسم

استخبارات وقائية دوره جمع المعلومات والقيام بأعمال تكبح مخططات الخصم. ما كان يمكن لحملة كهذه أن تخرج إلى حيز التنفيذ دون مصادقة من بينيت وليبيد. هذه مصادقة تحتاج إلى شجاعة وجسارة لا بأس بهما. وهذه الحملة تطرح عدة تساؤلات وملاحظات.

الأولى – محافل في إيران تطالب بالتأثر والآن. فهل لدى إسرائيل قدرة على منعها؟ هل أخذ رد إيراني كهذا بالحسبان؟

الثانية – هل محق أولئك الوزراء الكبار ونواب الكنيست ممن كان ينبغي أن يطلعوا على الأمر ممن يدعون بأنهم لم يعرفوا أو على الأقل لم يفهموا كامل حجم الحملة؟

الثالثة – ما الهدف؟ هل كان ضرب عناصر معينة لمنظومات النووي أو الصواريخ أو الحوامات كافياً يكفي لإبطائها أو تعطيلها، أم أنها يفترض أن تضعف النظام بشكل عام؟ ثمة محاولات سابقة لعمل الأخير فشلت.

الرابعة: مؤكداً أن سياسيين كباراً مثل بينيت وليبيد، حتى وإن كانوا مشغولين بشؤون أمن الدولة ومصصلحة الدولة فقط، ليسوا عمياناً وطرشاناً تماماً للمساعدة السياسية والجماهيرية المهمة التي يمكن لأرواح إيرانيين أشرار موتى أن تغدقها عليهم.

الخامسة – حان الوقت لأن يتذكر أحد ما بأن إسرائيل هي الدولة الأخيرة في العالم الغربي التي تستخدم الرقابة قبل النشر، وأن قيم الشفافية وحرية المعلومات والرقابة الجماهيرية على الحكومة هي الأخرى تساوي شيئاً ما، ولا سيما إذا كان باقي العالم بات يعرف الأمور.

والسادسة – ليس كل من هو فنان في مجال ما يفهم دوماً في كل مجال آخر. أساتذة العمليات السرية لا يجب أن يخرجوا من نقطة افتراض أنهم يعرفون كيف يقومون بعمليات وتحليلات في عالم الإعلام.

كما أن ليس كل محلل يكتب عن عمليات سرية يعرف بالضرورة كيف ينفذها، وإذا كان ينبغي أن ينشر عنها. صحفيون كثيرون اختلفوا حسب سؤال واحد: لو كانوا يعرفون المعلومات والمنشورات لكانوا بالطبع معها.

إذا لم يحصلوا، فقد قالوا فوراً بأن الحديث يدور عن منشورات رهيبة تضر بأمن الدولة. وهكذا نتج أن الصحفيين الذين ينبغي لهم أن يكونوا هم الأوائل مع النشر، قادوا خطأً حازماً بالضبط في الاتجاه الآخر. وقد بالغ أحدهم، وهو محلل محترم كانت له ذات مرة مصادر جيدة وهاجم حتى الرقيب، بأنه رقيق جداً وكان ينبغي أن يشطب أكثر بكثير. من يحتاج إلى رجال الرقابة مع صحفيين كهؤلاء؟

* * *

"إسرائيل اليوم": قانون المناطق ما الذي ينتظر إسرائيل الشهر المقبل؟

بقلم يهودا شليزنغر

ترجمة: القدس العربي

دعكم من "لن نجلس مع ليبيد"، انسوا "لن نقيم حكومة مع الموحدة"، انزلوا عن "سنقيم حكومة مع 18 وزيراً فقط". إن نكث الوعد الأكثر فظاظاً، الذي يكرر نفسه كل أسبوع، يعود ليثير ليبيد الذي قال إنه "سيكون مملاً للمراسلين السياسيين". وقصد ليبيد بأن السياسة لن تكون في العناوين الرئيسية، وأن الحكومة ستدير، والهدوء سيستتب. تعابير مثل "أزمة سياسية" و"خلافات رأي في الائتلاف" ستختفي من حياتنا. وبالفعل، ليبيد أخطأ، وبجسامة.

لا يوجد يوم بلا دراما، ولا أسبوع بلا أزمة. اثنان من كبار الائتلاف يستخدمان هذه الأيام كلمة "فوضى". المتوقع اليوم وفي الأسابيع القادمة يمكن أن يفي بهذا التعريف بسهولة. "قانون المناطق" يخلق فوضى سياسية وفوضى جوهرية في الوقت نفسه.

هل سيسير جدعون ساعر مع إنذاره حتى النهاية وسيفكك الحكومة إذا لم يجز قانون المناطق؟ هل رجال "أمل جديد" يديرون اتصالات مع الليكود أم أنها أحبولة إعلامية وضغط على رفاقهم في الائتلاف؟ هل نحن في الطريق إلى الانتخابات أم إلى فقاعة سياسية تنتهي بإقامة حكومة في الكنيست الحالية؟ كيف ستصوت "الموحدة" – مع الائتلاف وضد أيديولوجيا طه وغنايم؟ هل ستحاصرهم النائبة الزعبي؟ هل ستعارض سيلمان وتحرك "يميننا" للعمل على الإعلان عنها كمنسحبة؟ يكاد يكون كل سيناريو ذا معان سياسية كبرى تؤدي إلى فوضى سياسية.

وهناك القانون نفسه أيضاً؛ فإذا كان قانون المواطنة قد خلق جلبة، وقانون "من البرة إلى التعليم" قد عصف بالدولة، فإن "قانون المناطق" أكثر دراماتيكية بكثير. قانون المواطنة جعل الأمور صعبة على محافل الأمن، لكنهم كانوا سيتمكنون من التدبر. "من البرة إلى التعليم" كان سينتهي في ألا يحصل الجنود على منحة دراسية. صعب، محبط، غير عادل ولكن يمكن العيش مع هذا.

لقانون المناطق معان بعيدة الأثر على الحياة في "المناطق" [الضفة الغربية]، فهو يجعل من يسكن في المناطق كمن ينطبق عليه القانوني الأردني ومحكمة عسكرية تحاكمه. صلاحيات الشرطة تنتهي، والمجرمون يمكنهم

أن يجعلوا المناطق مدن لجوء. للقانون معان إضافية في كل ما يتعلق بالسجناء الأمنيين، وبمسائل ضريبة الدخل وغيرها. باختصار: فوضى.

كيف سينتهي هذا؟ قد تكون هناك دراما سياسية، ولكنها قد تتعاطم الشهر المقبل. سينتهي مفعول القانون في 30 حزيران، وحتى ذلك الوقت، ولما كان هذا يتعلق بقرار حكومي، فقد يطرح للتصويت ويسقط في كل اثنين وأربعاء. سيطالب الائتلاف بالامتنال الكامل، وإذا ما حصل فسيكون هناك تبادل للاتهامات بين الائتلاف والمعارضة. ستدعي المعارضة أن ائتلافاً غير قادر على إجازة قوانين صهيونية قومية مهمة فلا حق له إذاً في الوجود، وستبدأ بحملة "اعتبارات سياسية قبل اعتبارات مصلحة الدولة".

ليس واضحاً بعد كيف سينتهي هذا، لكن أمراً واحداً بات مؤكداً: الملل Out، الفوضى In.

* * *

"هآرتس": إلى "البطل المأساوي" منصور عباس: ماذا بقي لك في الائتلاف؟

بقلم رفيف دروكر

لمنصور عباس أسباب مبررة للشعور بالإحباط، لا سياسي يمر بما يمر به. جميع اللاعبين في الساحة وضعوه على رأس قائمة تصفياتهم: أيمن عودة، أحمد الطيبي، الليكود، بتسلئيل سموتريتش، ايتمار بن غفير، وحتى حماس. عندما كانت قناة "الجزيرة" تبث مسيرة الأعلام، وضعت عباس في بؤرة التغطية، وكأنه بدون مشاركته في الائتلاف لم يكونوا ليغنوا "لتحترق قريبتكم" في باب العامود، ويهتفون "محمد مات".

"كيف يمكن الوقوف أمام كل هذه القوات؟"، تساءل أمامي شخص رفيع في "راعم". بعد ذلك، أرسل لي صوراً من لجنة الداخلية التابعة للكنيست برئاسة وليد طه من حزبه. "لقد اجتمعنا وحدنا بدون أي ممثل من وزارة الداخلية، رغم أن الجلسة كانت مقررة مسبقاً. شكيد نفسها قالت لنا: "تناقشوا وحدكم. لا أراكم من بعد متر". أريد أن أقول بأنهم حتى في الائتلاف لا يساعدوننا أمام جميع من يريدون القضاء علينا".

كل ذلك صحيح. ولكن عباس يخطئ خطأ كبيراً قد يضيع كل الجهود البطولية التي بذلها في السنة والنصف الأخيرين. وحسب رؤيته الأصلية، منذ دخولها إلى الائتلاف، كان يجب على "راعم" أن تراكم لنفسها صورة "شاس" العربية. يجب الإثبات بأنه يمكن الاعتماد علينا، ومنذ اللحظة التي سندخل فيها الائتلاف ستكون أصواتنا مضمونة، قال عباس.

سعيد الحرومي المتوفى، أعلن بأنه سيتمنع عن التصويت. كانت "راعم" مثل صيدلية. توسل الحرومي لعباس كي يدافع عنه من الغضب الذي أثاره، خصوصاً في مجلس الشورى. في حينه، ظهر هذا مثل الحبل السري، فترة تكيف، بعد أكثر من ستين سنة في المعارضة.

مرت سنة وحلم عباس لم يستمر طويلاً. ثمة أمور كثيرة جداً، التي بدت فيها "راعم" غير مستعدة للتصويت عليها، إذا لا يوجد ما يتم التحدث عنه في موضوع المثليين، والقنب خارج المجال، وقانون التجنيد أمر صعب، ومن الزي العسكري إلى التعليم (هبات للمجندين) أمر إشكالي، والآن أيضاً حول التصويت الروتيني على أنظمة الطوارئ في يهودا والسامرة، الذي من الواضح للجميع وجوب تمريره. هناك علامات استفهام على كل ذلك. و"راعم" أدمنت على ديناميكية "سينعقد مجلس الشورى". هذه ديناميكية ستقضي على رغبة كل رئيس حكومة مستقبلي في أن يكون مرتبطاً بهذا الحزب. هذا ليس "شاس" العربي، هذا يشبه أكثر "تسومت". والأكثر خطورة من ذلك هو أن هذا السلوك يتسبب بضرر للائتلاف لا يمكن إصلاحه، ويعزز بن غفير وسموتريتش ونتنياهو. ليس صدفة أن أبعد بينيت نفسه عن "راعم" ونقل التعامل معها إلى يئير لبيد. لا يوجد أمر يضر به ويجدعون ساعر أكثر من وصف أن مصيرهما مرتبط بما سيقدره عباس.

بماذا يختلف ذلك عن كل حكومات إسرائيل، اليمينية في معظمها، التي كانت مرتبطة بالحاخام شاخ أو مجلس حكماء التوراة؟ لا يوجد اختلاف كبير. ولكن يجب القول في صالح الأصوليين بأنهم كانوا قادرين على تقليص الأزمات التي خلقوها. لا في كل أسبوع مثل "راعم".

نقدر بأن ما كتب هنا لا يضيف شيئاً لعباس؛ فهو يعرف الأضرار جيداً، لكن سيطرته على الحزب غير مطلقة. "راعم" حزب ديمقراطي بصورة تذكر بما كان عليه الليكود وحزب العمل ذات يوم. القوى التي حصلت فجأة على أهمية واهتمام، لم تتخيل أنها ستمتلكها يوماً ما.

السخرية الكبيرة أن مبرر انضمام "راعم" إلى الائتلاف قد اختفى. فسلة الإنجازات الاقتصادية – الاجتماعية ل"راعم" هستيرية إلى درجة أن جميع الأطراف تريد عدم إبراز عدد من الإنجازات كي لا تتحول إلى مواد للدعاية من أجل نتنياهو وبن غفير.

إذا لم تعد "راعم" إلى رشدها ولم تغير اتجاهها، فسيصبح عباس بطلاً مأساوياً، وسيكون بطلاً دفع ثمناً سياسياً باهظاً لقرار انضمامه إلى الائتلاف، وسيكون بيده أيضاً رسم طريقه الجديدة كإحدى الطرق التي تحظر على أي زعيم يريد البقاء من الاقتراب منها.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": النائبتان سيلمان وريناوي زعي ستصوتان ضد تمديد قانون لفرض القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية

بقلم كاري كيلر-لين

أفادت تقارير أن عضو الكنيست عن حزب يمينا عيديت سيلمان، والنائبة عن حزب ميرتس غيداء ريماوي زعي قررتا عدم التصويت مع الائتلاف لصالح تشريع لتمديد تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي وبعض القوانين المدنية الرئيسية على مستوطني الضفة الغربية.

بحسب تقارير إعلامية عبرية، فإن سيلمان التي انشقت في وقت سابق عن الائتلاف الحاكم، قررت التصويت ضد مشروع القانون إذا تم طرحه للتصويت عليه يوم الإثنين. ونفى مصدر من مكتب سيلمان التقارير.

وكان وزير العدل غدعون ساعر أشار في وقت سابق الإثنين إلى أنه سيتم طرح مشروع القانون للتصويت عليه مساء الإثنين ولن يتم تأجيله أكثر من ذلك. وقال متحدث باسم ساعر: "من وجهة نظرنا، يجب تمرير [مشروع القانون] اليوم".

وبعد ورود أنباء عن قرار سيلمان أكد مكتب ساعر أن الخطة لم تتغير. وقال ساعر: "عضو كنيست من الائتلاف لا يدعم مثل هذا القانون الأساسي يعمل بشكل فعلي على حله. لا يمكن لبلد أن يدار على هذا النحو".

في الأيام الأخيرة، كثف ساعر تحذيراته من أن بقاء الائتلاف قد يكون على المحك إذا فشل في تمرير التشريع. ووصف رفض زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو دعم مشروع القانون بأنه "صفعة في صميم المصلحة الوطنية".

مشروع القانون يهدف إلى تجديد إجراء معمول به منذ فترة طويلة يوسع القانون الإسرائيلي ليشمل المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية. ينبغي تجديد هذا الإجراء كل خمس سنوات، وقد يكون للفشل في تمريره عواقب بعيدة المدى على المستوطنين.

قالت مصادر في الائتلاف أنه على الرغم من أنه بالإمكان لمشروع قانون التمديد الانتظار من الناحية التقنية إلى الأسبوع المقبل قبل انتهاء سريانه في نهاية يونيو، فإن فرص طرحه من خلال إجراءات لجنة البرلمانية، ثم

للقراءتين الثانية والثالثة قبل الموعد النهائي ستكون ضئيلة. إذا صوتت معارضة موحدة بالإضافة إلى سيلمان ضد مشروع القانون، فإنه سيسقط في قراءته الأولى.

بعد فترة قصيرة من الإعلان عن أن سيلمان تعترم التصويت مع المعارضة، قالت ريناوي زعبي لأخبار القناة 12 إنها لن تكون قادرة على التصويت لصالح القانون. وقالت: استمرار الائتلاف مهم بالنسبة لي، لكن لا يمكنني التصويت لصالح مثل هذا القانون كما يشعر الائتلاف بالقلق بشأن ما إذا كان سيحصل على أصوات جميع الأعضاء الأربعة في حزب القائمة العربية الموحدة.

في مقابلة أجرتها معه إذاعة مكان العامة الناطقة باللغة العربية، أشار عضو الكنيست عن القائمة الموحدة مازن غنايم إلى أنه قد يصوت ضد التشريع. وقال غنايم: إذا انهارت هذه الحكومة فستكون هذه مشكلة ساعر ورئيس الوزراء نفتالي بينيت. سيرى الجميع الطريقة التي سأصوت بها.

وقال غنايم في وقت لاحق لموقع واينت الإخباري: لن نسقط الحكومة – لكننا شركاء فيها، وكان على ساعر التشاور معنا قبل طرح القانون للتصويت؛ مضيفاً أن حزب القائمة الموحدة سيصوغ موقفه بشأن مشروع القانون بعد الاجتماع الذي يعقده الحزب بعد ظهر يوم الاثنين.

يضع مشروع القانون الحزب العربي الإسلامي والنائبة العربية اليسارية ريناوي زعبي في مأزق: على الرغم من أن القائمة الموحدة وريناوي زعبي يفضلان استمرار الحكومة الحالية، إلا أن مشاريع القوانين التي تتناول مسائل الاستيطان والأمن صعبة من الناحية الإيديولوجية على قاعدتي ناخبيهما. إذا صوت الحزب والنائبة مع الائتلاف وسقط مشروع القانون مع ذلك، فسوف يتعرضان لضربة دون تحقيق أي إنجاز.

على الرغم من استقالتهما من الائتلاف في أوائل أبريل وحرمانه من أغليبيته، لم تصوت سيلمان بعد ضد الائتلاف في تشريع رئيس. بدلاً من ذلك، امتنعت في الغالب عن التصويت حتى الآن، على أمل تجنب طردها من حزب "يمينا" والتداعيات الشخصية الكبيرة التي ستنتج تصويتها ضد الائتلاف.

ومع ذلك، أفادت تقارير أن سيلمان تعرضت لضغوط من المعارضة للتصويت ضد الائتلاف، حتى لو حاولت الحكومة زيادة المخاطر من خلال تحويل تصويت يوم الاثنين إلى اقتراح تصويت بالثقة.

إذا قررت سيلمان التصويت ضد مشروع قانون رئيس، لا سيما إذا تم تحويل التصويت إلى اقتراح تصويت بالثقة، فقد يكون لدى "يمينا" حجة لعزلها من الحزب وفرض عقوبات قد تعيق مسيرتها السياسية.

قد تكون مثل هذه القرارات ضارة سياسيا بالنسبة لسيلمان ويمينا، حيث أنه لن يكون بإمكان سيلمان الترشح مع حزب قائم في الكنيست المقبلة، في حين أن يمينا - إذا قرر طردها من صفوفه- لن يعود قادرا على الاعتماد على امتناعها عن التصويت وقد يحتاج لإيجاد حل آخر للتغلب على الطريق المسدود الذي يتساوى فيه مع المعارضة بـ 60 مقعدا لكل منهما في الكنيست. وكرر أعضاء المعارضة اليمينية، الذين يؤيدون مشروع القانون من حيث المبدأ، رفضهم التصويت على أي تشريع تدعمه الحكومة، سعيا لإحراج الائتلاف الحالي المتعثر على أمل الإطاحة به.

على الجانب الآخر من العملة، قال عضو الكنيست عن حزب ميرتس اليساري الشريك في الائتلاف موسي راز أنه بينما لا يدعم التشريع فإنه سيصوت لصالحه من أجل الحفاظ على بقاء الحكومة. وقال راز لموقع واينت الإخباري: سيكون من الأفضل للبلاد إذا لم يتم تمريره، لكننا وقّعنا اتفاقية ائتلافية تحافظ على الوضع في يهودا والسامرة، ونحن أوفياء لذلك وأضاف أنه إذا لم يتم تمرير مشروع القانون فستحدث فوضى. ما الخطأ في ذلك؟ منذ 55 عاما كان هناك احتلال وقُتل اسراييليون وفلسطينيون. من قال للمستوطنين أنه ينبغي عليهم العيش هناك؟

ووجه وزير المالية ورئيس حزب يسرائيل بيتنو أفيغدور ليبرمان عبرة تغريد نشرها يوم الإثنين نداء لقادة المستوطنين للضغط على قادة أحزاب المعارضة للتصويت لصالح مشروع قانون تمديد تطبيق القانون الإسرائيلي على مستوطني الضفة الغربية. وكتب ليبرمان: أدعو رؤساء المستوطنات في يهودا والسامرة للحضور إلى الكنيست اليوم وأطالب [رئيس الليكود بنيامين] نتنياهو وأصدقائه و[زعيم 'الصهيونية المتدينة' بتسلئيل] سموتريتش وجماعته بالتصويت لصالح اللوائح في يهودا والسامرة"، وحثهم على "النظر في أعينهم ومعرفة كيف سيصوتون.

وقال ليبرمان في وقت لاحق خلال اجتماع لكتلة حزبه يسرائيل بيتينو إن "موقف نتنياهو وأصدقائه لا يفاجئ أحدا؛ مضيافا: "عضو الكنيست ميري ريغيف لا تهتم بأي شيء. لا بالاغتصاب ولا بالجنود وبالطبع ليس بالمستوطنات" في إشارة إلى تصريحات تم تسجيلها مؤخرا أدلت بها النائبة من الليكود بشأن معارضة الحكومة. "من أجل السلطة، كل شيء مباح" بالنسبة لها.

وقال ليبرمان أيضا أنه ليس من الضروري إجراء التصويت على مشروع القانون يوم الاثنين، حيث يبدو أن الائتلاف يفتقر حاليا إلى الأغلبية اللازمة لتمريره. لدينا الوقت حتى نهاية يونيو... يجب أن نكون منظمين،

يجب أن نكون أذكياء. وفي نهاية المطاف، سنمرر قانون تنظيم يهودا والسامرة، مثل أي قانون آخر"، على حد قوله.

سيجسد مشروع القانون إجراء يوسع القانون الجنائي الإسرائيلي وبعض القوانين المدنية الرئيسية - مثل ضريبة الدخل والتأمين الصحي - ليشمل الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية. على الرغم من أن إسرائيل لم تقم بضم الضفة الغربية، إلا أن الإجراء يضمن معاملة المستوطنين الذين يعيشون هناك كما لو أنهم يعيشون في إسرائيل في معظم الأمور، دون توفير نفس الحماية القانونية للفلسطينيين.

استعدادا لسيناريو لا يتم فيه تمرير مشروع القانون قبل انتهاء سريان القانون الحالي في نهاية يونيو، قال وزير الدفاع بني غانتس يوم الاثنين في اجتماع لحزبه "أزرق أبيض" إنه أصدر تعليماته للمؤسسة الأمنية بالتحقيق في الحلول الممكنة لحل المشكلة وضمان الاستمرارية القانونية لمستوطني الضفة الغربية. وقال غانتس إن أحد هذه الخيارات هو أن يصدر القائد العسكري الأعلى في الضفة الغربية مرسوما لتطبيق الأجزاء ذات الصلة من القانون الجنائي والمدني الإسرائيلي على المستوطنين.

"لقد أصدرت تعليماتي للمؤسسة الأمنية بوضع خريطة وفحص أي من اللوائح يمكن تطبيقها كتوجهات من قبل قائد المنطقة، في حالة تأخر التشريع." وقد يشمل ذلك إجراءات مثل مطالبة قائد المنطقة بإصدار أمر بتوسيع الضمان الاجتماعي للإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية، وهو وضع أقر غانتس بأنه سيكون "سخيفا".

سُن القانون في الأصل في أعقاب حرب الأيام الستة عام 1967، ولا يزال "إجراء طارئا" يجب تجديده كل خمس سنوات. تم تمريره آخر مرة في عام 2017، ومن المقرر أن تنتهي صلاحيته في نهاية يونيو. وأرجأ ساعر التصويت على مشروع القانون الأسبوع الماضي بعد أن رأى الإئتلاف أنه لا يتمتع بالأغلبية الكافية لتمريره. يوم الأحد، أفادت القناة 12 أن سلطة السكان أصدرت رأيا مفاده أنه إذا لم يتم تمرير الإجراء، فإن السكان الإسرائيليين في الضفة الغربية لن يكونوا قادرين على الحصول على بطاقات هوية أو الإبلاغ عن عناوينهم، مما قد يضعف أيضا قدرتهم على ممارسة حقوق أساسية مثل التصويت.

وقال ساعر، الذي يدعم حزبه المتشدد "أمل جديد" المستوطنات ويعارض قيام الدولة الفلسطينية، أنه ما لم يتم تمرير الإجراء، فإن المستوطنين الإسرائيليين سيخضعون لنظام القضاء العسكري الإسرائيلي، الذي يستند إلى القانون الأردني. وقال ساعر إن مثل هذا الموقف لم يحدث قط.

في حين أن الكتلة اليمينية المتدينة بقيادة الليكود داخل المعارضة تدعم تجديد القانون من حيث المبدأ، إلا أنها تعهدت بعدم التصويت مع الائتلاف لتميريه، بعد أن تعهدت بمعارضة أي تشريع ترعاه الحكومة بغض النظر عن مضمونه.

يضم الائتلاف الذي يتقاسم مقاعد الكنيست الـ 120 مع المعارضة مع 60 لكل منهما، أحزاباً من مختلف الأطياف السياسية، من ضمنها حزب القائمة الموحدة. في حين أن القائمة الموحدة دعمت إجراءات مثيرة للجدل في الماضي، إلا أن الحزب يشكو من أن الائتلاف فشل في الوفاء بوعوده، مما تسبب في فقدان النواب الأربعة في الحزب للدعم في الشارع وجعلهم أقل استجابة لمطالب الائتلاف. وكانت القائمة الموحدة قد جمدت مؤقتاً مشاركتها في الأنشطة الائتلافية والبرلمانية في أبريل احتجاجاً على تعامل الدولة مع الاضطرابات في الحرم القدسي.

* * *

كتاب

ملخص كتاب: أربعون عاماً على حرب لبنان الأولى

ترجمة: معاوية موسى / مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

قال الدكتور يغثال كابيناس في كتابه الجديد حول الحرب في لبنان الذي يعتمد على الوثائق الارشيفية بمناسبة مرور 40 عاماً على هذه الحرب بان بيغن لم يتم خداعه وان اهداف الحرب استمدت من رؤيته التي تقول بانه لا يجب ان يكون هناك اي تهديد على إسرائيل حتى لو كان بعيداً عن المركز ولذلك سعى الى تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير وقياداته في لبنان. يصف الكتاب التنسيق الكامل الذي كان قائماً بين بيغن وشارون وكذلك التقلبات الحادة في مزاج رئيس الوزراء، كما وثقه سفير الولايات المتحدة في إسرائيل في تقاريره التي كان يرسلها لرؤسائه بعد لقاءاته مع بيغن.

مقتطفات من مقدمة كتاب "لبنان 1982: الطريق إلى الحرب"

في يوم الجمعة، 4 حزيران (يونيو) 1982، قبل الظهر، تم استدعاء العديد من طواقم سلاح الجو للحضور لتلقي التعليمات حول مهمة هجوم روتينية في لبنان. لم يعرفوا أن القصف العنيف جداً على مدرجات

الاستاد الرياضي في جنوب بيروت عند الساعة 15:15 ستكون ايدانا بالبدء في الحرب بعد يومين. خطت إسرائيل هذه الحرب لأكثر من عام وكانت الخطة تحمل اسم " اورانيم ". كان الجيش في كامل هيكله القيادي، المقاتلين والجنود، يستعدون لها، وفي الأشهر التي سبقت ذلك كان الجيش على اقصى درجات التأهب لدرجة منهكة للغاية.

سيناريو حوض الحرب كان جاهزًا مسبقًا. منذ اتفاق وقف إطلاق النار في 24 يوليو /تموز 1981، الذي تم توقيعه رسميًا بين إسرائيل ولبنان ولكنه كان عمليًا بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، امتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن إطلاق النار على المستوطنات الشمالية. كان الاعتقاد في إسرائيل، أن مهاجمة أهداف في بيروت ستدفع عرفات الى انتهاك سياسات ضبط النفس، مما يمنح إسرائيل الذريعة للبدء بتنفيذ خططها العسكرية. لذلك، قبل حوالي ستة أشهر من تعرضه للهجوم، تم تحديد استاد بيروت كهدف يمكن ان يؤدي الهجوم عليه الى تحريك الخطوة الإسرائيلية المعد لها سلفا الى الامام.

كان أعضاء مجلس الوزراء على دراية بسيناريو البدء في الحرب. عندما اجتمعوا في صباح ذلك اليوم الجمعة، اوضح لهم الجوهر خلف قرارهم بالموافقة على الهجوم على أهداف في لبنان. أولئك الذين عارضوا الخطوة، التي تتجاوز عملية ضرب قوات منظمة التحرير في جنوب لبنان بقوة شديدة، كانوا يعلمون انهم يخوضون معركة خاسرة مع بيغن، شارون، وزير الخارجية اسحاق شامير ورئيس الاركان رفائيل ايتان.

اراد رئيس الاركان ووزير الدفاع البدء بالحرب قبل ذلك بوقت طويل، وقبل الانتهاء من اخلاء المستوطنات في سيناء. استطاع بيغن الوقوف في وجه الضغوطات التي مارسها عليه الاثنان حتى 30 نيسان من عام 1982. اراد بيغن تجنب الحاق الضرر باتفاق السلام مع مصر، الذي وضع الاسس التي تمنع قيام دولة فلسطينية. كما كان يعلم أن الإدارة الأمريكية ستعارض حرب إسرائيلية واسعة النطاق في لبنان، خصوصا اثناء تنفيذ اتفاقية السلام. بمجرد اكتمال الإخلاء، ازيلت كافة العقبات، ولم يتبق سوى انتظار الذريعة. تم تحديد منتصف صيف 1982 باعتباره اخر موعد للبدء في الحرب. والسبب في ذلك يعود للالتزام مع موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان - سيكون التصويت بالتنسيق مع إسرائيل وبمساعدها سيتم انتخاب بشير الجميل في المنصب.

اهتم بيغن باطلاع الإدارة الأمريكية كل الوقت على التطورات. حيث كتب إلى الرئيس ريغان قبل أسبوعين من بدء الحرب: "لا نريد أن نفاجتكم"... لا نريد ان تتدخل الولايات المتحدة في قرارنا شن عملية عسكرية لا مفر منها، حتى لا يتم اتهامكم من قبل البعض بالتآمر مع إسرائيل ". كما انه لم يخفي عن الامريكيين نية إسرائيل

البدا بها خلال ايام قليلة وان كان ذلك بلغة ملتوية. وصلت الرسالة إلى الرئيس في 25 مايو ايار. كان شارون في ذلك الوقت في واشنطن، وفي نفس اليوم قدم لوزير الخارجية تصورا حول العملية المخطط لها.

مع عودة شارون الى البلاد، وزعت شعبة العمليات برقية مستعجلة حول تغيير الاسم الرمزي لـ "أورانيم" إلى "سلامة الجليل" ووضع الجيش الإسرائيلي في حالة من التأهب لمدة 72 ساعة للخروج الى الحرب. وأجرى رئيس الاركان تقديرا للموقف واطلع الحاضرين حول نية القيام بسلسلة عمليات " هادئة وسرية "، التي ستدفع منظمة التحرير للرد، وكرد على الرد " ستكون هناك عملية مكثفة ينفذها سلاح الجو، ليس ضد المدنيين ولا بيروت. ثم تأتي " اورانيم".

محاولة اغتيال السفير شلومو أرغوف في لندن ألغت الحاجة للقيام بعمليات هادئة وسرية. فقد توفرت لإسرائيل الذريعة. توقيت محاولة الاغتيال سبق الموعد المقرر للحرب بيومين فقط. لذلك بدأت إسرائيل الحرب بتصرفات مرتجلة. قال أوري ساغي، رئيس قسم العمليات في صبيحة يوم 5-6-1982، " لقد قمنا بالتدرب على اورانيم عشرة أشهر ووصلنا الى الطريقة التي يمكننا القيام بها وفي النهاية قمنا بها بطريقة اخرى ". كانت مهمة ساغي ترجمة اهداف الحرب الى خطط قتالية.

لم يتم خداع بيغن. كانت الأهداف الأربعة للحرب مستمدة من رؤيته. "سلامة الجليل"، أو التصدي للتهديد الأمني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية على المستوطنات الشمالية، لم يكن سوى أحد المكونات في دوافعه: حتى لا تكون هناك منطقة تهدد إسرائيل حتى لو كانت طرفية وبعيدة يجب العمل على تصفية البنية العسكرية التحتية لمنظمة التحرير وقياداتها في لبنان، وتحديدًا في بيروت والتي كانت تستخدم قاعدة للنشاطات الفدائية ضد إسرائيل واهداف يهودية في العالم. اما الهدف الثاني فهو التخلص من التهديد على استمرار السيطرة الإسرائيلية على كل ارجاء الضفة الغربية من خلال القضاء على الانشطة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تسعى الى اقامة دولة فلسطينية في اراضي الضفة. ووضح بيغن نواياه فيما يتعلق بعرفات ايضا بقوله " سنصل الى بيروت ونعتقل الرجل الملتحي وسيكون مصيره كمصير ايخمان ". الهدفين الاخرين كانا متداخلا ببعضهما: هدف انتخاب بشير الجميل رئيسا صديقا لإسرائيل يوقع معها اتفاق سلام لم يكن ممكنا ما دام السوريين في لبنان، وكي يستطيع ابعاد قواتهم كان يتعين على الجيش الإسرائيلي الوصول الى بيروت وشارع بيروت دمشق. تطابقت وجهة نظر بيغن وشارون تجاه اهداف الحرب. رأى بيغن وشارون أهداف الحرب وجهاً لوجه. كان بيغن على دراية بسلبيات نظيره كما كان يدرك ميزاته. لم يقم بتعيين شارون وزيرا للدفاع مع استقالة عيزر وايزمان في مايو ايار 1980، بينما كان موعد تنفيذ اتفاق

السلام المصري لا زال بعيدا، لكنه لم يتردد في القيام بذلك بعد حوالي عام، عندما كان واضحا للجميع أن إسرائيل كانت تستعد للحرب. في يوميات لقاءاته، التي بدأت في تموز (يوليو) 1981، برزت بشكل واضح لقاءاته الشخصية الكثيرة مع ارئيل شارون. قبل أيام قليلة من تعيينه في المنصب، استمع بيغن لموقفه في اجتماع الحكومة: "يجب أن يكون هدفنا القضاء على الإرهاب في لبنان الذي يعتبر قاعدة للهجمات على إسرائيل والقضاء على التنظيمات الإرهابية في لبنان، أو تصفيتهم كقاعدة سياسية أيضا."

ذهب الرجلان بعيدا في اهدافهم أكثر بكثير من تلك التي كانت الحكومة على استعداد للموافقة عليها عندما عرضها بيغن عليها، وكذلك تلك التي كانت المعارضة بقيادة شمعون بيريز واسحق رابين وحاييم بارليف على استعداد لدعمها. فوجئ بيغن من كثرة التحفظات عندما عُرض خطة أورانييم على الوزراء في 20 كانون الأول (ديسمبر) 1981. وبعد نصف عام، في 5 حزيران (يونيو)، في الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقده في منزله، قال: "الحرب - نعرف جميعا كيف تبدأ ولكننا لا نعرف كيف تنتهي، لكني أعلن أننا لن نقوم بأي عمل من دون قرار حكومي". ونفذ ذلك بالفعل. يحتمل أن يكون بيغن تأمل أن تكون الحرب محدودة وتنتهي بعد يومين، وأن تتحقق أهدافها في عملية سياسية تجري بعدها. ومع ذلك، يبدو أيضا أنه أخذ في الاعتبار أن العمل الذي يبدأ بتحديد أهداف مشتركة له وشارون سينتهي بخطوات حرب متدحرجة تؤدي إلى موافقة الحكومة والتي سيواجه أعضاء الحكومة صعوبة في معارضتها. وقال لهم عشية الحرب عليكم ان تكونوا جاهزين لأوضاع متطرفة.

ادارة الحرب وكأنها عملية متدحرجة كانت مسألة ضرورية لبيغن لأسباب سياسية. على هذا النحو كان من السهل عليه تقديم الحرب باعتبارها عملية محدودة أمام الادارة الامريكية والرأي العام العالمي ودرء الضغوط عليه بشأن استمرار القتال. بهذه الطريقة كان من الممكن اخفاء الاستعدادات للمواجهة مع سوريا وكذلك إظهار شكلا مخادعا من الرد الإسرائيلي المتناسب مع الذريعة التي خرجت إسرائيل من أجلها للحرب. منذ بداية القتال، خلق هذا السلوك فجوة واضحة بين القرارات والأهداف والخطط لتحقيقها وخطوات تنفيذها. تجاوز الاستياء والنقد الموجه لذلك النظام السياسي.

يمكن الاتفاق مع بيغن على الأهداف التي أراد تحقيقها في الحرب ويمكن انتقاده على ذلك أيضا. كما أن طريقة التصرفات في أوقات مختلفة تستحق الفحص والنقد. ومع ذلك، تُظهر الوثائق الأرشيفية الجديدة والجدابة أن بيغن أحسن المناورة بين مبادئه وإخلاصه لعملية صنع القرار الصائبة ودرجة المكر والحنكة المطلوبة لقائد يقود أمة إلى الحرب العسكرية والسياسية. تغلب على المعوقات والمعيقين الذين وقفوا في طريق

تنفيذ اتفاق السلام مع مصر، وعمل ذلك قبل أن تتوجه إسرائيل إلى الحرب في لبنان. كان بيغن ينصت للآخرين، ولكنه كان أيضا حالة خاصة في رؤية الصورة الشاملة والحاسمة. وأعرب عن تقديره لقادة الجيش، لكنه لم يتردد في التصرف بما يخالف مواقفهم أو نصيحتهم. كان يدير "مطيخ القرار" وأشرك فيه شارون وشامير ورئيس الأركان، لكنه اتخذ القرارات بنفسه، وعرف كيف يحصل على الموافقة من حكومته.

في قرارها بشأن عملية سلامة الجليل، أمرت الحكومة الإسرائيلية الجيش الإسرائيلي بـ "إخراج جميع مستوطنات الجليل من مرمى نيران المقاتلين الفلسطينيين الذين تقع مقراتهم وقواعدهم في لبنان". وسرعان ما أدى هذا القرار إلى الموافقة على "القرار الإضافي" من أجل تنفيذ قرار الحكومة هذا، وفي هذه العملية السماح بتحقيق الأهداف الإضافية أيضًا. الحكومة هي التي وافقت للجيش الإسرائيلي على الاستمرار في التقدم باتجاه طريق بيروت - دمشق لقتال السوريين والهجوم على بطاريات صواريخهم في سهل البقاع. وهي من وافقت على إعلان وقف إطلاق النار في 11 حزيران ومن ثم استمرار القتال - استكمال "الزحف" إلى طريق بيروت دمشق، والوصول إلى بيروت، وحصار غرب المدينة، وسحق الجزء الذي تسيطر عليه منظمة التحرير. الحكومة هي التي أعطت الموافقة بعد مقتل بشير على أوامر بيغن وشارون باحتلال بيروت بأكملها، وحتى دخول الميليشيات المسيحية إلى مخيبي صبرا وشاتيلا.

لقد أحسن بيغن أيضا المناورة في تحركاته مع الإدارة الأمريكية. وبذلك تمكن من توفير الوقت اللازم للجيش الإسرائيلي لتحقيق الأهداف العسكرية: السيطرة على طريق بيروت - دمشق، إبعاد السوريين عن نطاق الـ "40 كيلومترًا" من الحدود الإسرائيلية، احتلال شرق بيروت وحصار غربها، وبعد ذلك طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

قال لي أفيغور يانوش قائد المنطقة الشمالية بين عامي 1978-1981: "قصة لبنان ليست الموساد. من أراد الحرب كان رفائيل ايتان وأنا سواء كان ذلك جيدا ام سيئا". لقد سعى إلى تبديد الادعاء بأن الموساد هو الذي جر إسرائيل إلى الحرب في لبنان. يانوش كان على حق. لم يضغط الموساد من أجل تعزيز العلاقة مع المسيحيين.

رأى رئيس الأركان وبن غال بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ردا على المشكلة الأمنية التي كانوا مطالبين بحلها. نظروا إلى المسيحيين باعتبارهم "ذخرا" كما يصف ذلك يانوش. واضاف أكثر مما أردنا مساعدتهم، أردنا استخدام هذه المساعدة كذريعة لبدء خطوة عسكرية تسمح للجيش الإسرائيلي بالتحرك.

عارض رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وايضا رئيس الموساد، يتسحاق (حاكا) حوفي، ذلك باستمرار. نائبه، ناحوم آدموني، أيد العلاقة. وينطبق الشيء نفسه على المستويات الاقل. لعب الموساد دور من يشرف على العلاقة. يبدو أن السردية التي تقول بأن " القصة في لبنان هي الموساد" ترسخت نتيجة مواقف وأنشطة ديفيد كمي رئيس شعبة " تيل " في الموساد والذي كان شخصية رئيسية في إقامة العلاقة بين إسرائيل والمسيحيين والحفاظ عليها. بسبب تصرفاته في هذا الموضوع ابعده حوفي كمي من الموساد قبل عامين من الحرب. تبنى وزير الخارجية شامير كمي على الفور وعينه وكيلًا عامًا لوزارته، واستمر في التأثير على علاقات إسرائيل مع المسيحيين. بينما كان بيغن وحوفي يدركان أنه في بعض الأحيان تم تمرير الرسائل إلى المسيحيين ليس كما أراد بيغن منهم تمريرها، إنما " وفق اللغة الإنجليزية للموساد" كما يصفها بيغن.

كما كان لبيغن لحظات ضعف أيضا. كان الأمريكيون على دراية بالتقلبات المزاجية عنده، وكان السفير سام لويس، الذي كثيرًا ما كان يجتمع ويتحدث مع رئيس الوزراء، يستخدم هذا في تقاريره. تحدث لويس عما إذا كان بيغن مكتئبًا ومحبطًا، أو يتمتع بـ "الصحة النفسية الجسدية" عند ذلك كان يقول انه "يعمل 19 ساعة في اليوم بلا توقف... يعرض كل مواهبه القديمة في الفكاهة الساخرة والمسرح السياسي"، أو بكلمات أخرى، إنه "لا مثيل له في الجدل السياسي".

الطريقة التي أدار بها بيغن أحداث ربيع 1981 - "أزمة زحلة" و "أزمة الصواريخ" - تؤكد وتوضح الانطباع الذي خرج به لويس. طُلب من بيغن، الذي كان وزير الدفاع آنذاك أيضًا، أن يقرر أولاً ما إذا كان سيُفي بوعده بمساعدة المسيحيين واستخدام سلاح الجو في زحلة ضد السوريين، وفيما بعد - ما إذا كان سيهاجم بطاريات الصواريخ التي نصبها السوريون في سهل البقاع. وهنا أيضا قام بالمناورة هذه المرة بين دعوات المسيحيين للمساعدة وتأييد يانوش ورافول لهم ومواقف رؤساء شعبة الاستخبارات والموساد التي تتعارض مع موقف رئيس الأركان. على الرغم من أنه أعرب عن تعاطفه مع صرخات حلفاء إسرائيل، اختار بيغن ضبط النفس. كان الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر سببًا واحدًا فقط لذلك. السبب الآخر كان أكثر أهمية وسرية: فهو يخشى ألا يسمح الهجوم على السوريين في لبنان بتنفيذ العملية التي يجري الإعداد لها لتدمير المفاعل النووي في العراق. في تدمير المفاعل رأى مهمة تاريخية وكان مصممًا على إنجازها.

الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية لمنع التصعيد ساعد بيغن. كان بإمكانه تقديم ضبطه للنفس باعتباره لفئة للولايات المتحدة وعمل على تعظيم النقاط التي حصل عليها. عندما نفذت أعداره لسياسة ضبط النفس بادر إلى إرسال مبعوث أمريكي لتولي معالجة هذه الأزمة. وهكذا، استطاع أن يبرر الاستمرار في ضبط

النفس مع السوريين بوجود مهمة فيليب حبيب، أولاً حتى موعد تدمير المفاعل في 7 يونيو 1981، ثم حتى تاريخ تنفيذ اتفاقية السلام مع مصر.

قاد شارون وبيغن الجيش الإسرائيلي إلى بيروت للقضاء على عرفات، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإبعاد السوريين عن لبنان، وتنصيب بشير رئيساً متعاوناً مع إسرائيل. بعد 11 أسبوعاً من القتال، تم إجلاء أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة عرفات، من بيروت بموجب اتفاق تمكن حبيب من صياغته.

في 23 آب (أغسطس) 1982، قبل أسبوع من اكتمال الإخلاء، وتحت رعاية جنود الجيش الإسرائيلي، تم انتخاب بشير رئيساً للبنان. وكان من المفترض أن يبدأ فترة ولايته بعد شهر. كلف بيجن وشارون بشير الجميل بمهمتين للتنفيذ الفوري: التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل واستكمال الجهد العسكري الإسرائيلي بالسيطرة على بيروت الغربية. المهمة الأولى التي طالبه بها بيجن بحزم رفضها بشير رفضاً قاطعاً. أما المهمة الثانية فقد استجاب لها بعد أن وعده شارون بموافقة بيجن ومساندة شامير بتوسيع العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد السوريين بما يمكن النظام الجديد من السيطرة على كامل الأراضي اللبنانية بما في ذلك جنوب لبنان والمناطق التي يسيطر عليها السوريون. ثم تم الاتفاق على تعيين فريق مشترك لمناقشة اتفاقية السلام.

في 14 سبتمبر، بعد أقل من 48 ساعة على التفاهات، قتل بشير على أيدي السوريين. تُرك بيجن وشارون بدون شريكهم في التفاهات وأمر الجيش الإسرائيلي على الفور، وكما قيل دون موافقة الحكومة، بالسيطرة على بيروت الغربية أيضاً. وفي اليوم التالي أُطلع بيجن الأمريكيين على ذلك. رد السفير موشيه أرنس على مزاعم الإدارة الأمريكية بأن إسرائيل قامت بتضليلها قائلاً: "لم نقل أننا لن ندخل غرب بيروت إذا قتل بشير وتغير الوضع في لبنان" وقد وثق نص هذه المحادثة الدبلوماسية بنيامين نتنياهو.

ترك الجيش الإسرائيلي بموافقة وزير الدفاع الدخول إلى مخيمات اللاجئين للكتائب. وقد أبلغت الحكومة بذلك ولم تجد من المناسب وقف العملية. أدت المذبحة في مخيمات اللاجئين ومعظم ضحاياها كانوا من الأطفال والنساء إلى صدمة كبيرة في جميع أنحاء العالم والمجتمع الإسرائيلي وتم تكليف لجنة تحقيق رسمية بفحص الظروف التي حصلت فيها المذبحة. أقال شارون من منصبه بعد التوصيات. أما بيجن فبقي في مكانه، لجنة تحقيق رسمية في سلوك إسرائيل في طريقها إلى وأثناء حرب لبنان لم يجري تشكيلها.

لم يتجاهل بيغن منذ البداية احتمال وقوع قتلى وجرحى. وقال للوزراء عشية غزو لبنان "من الواضح لي أنه ستكون هناك خسائر"، بل وأظهر وعيه بالثمن واسباب دفعها: "المزيد من المنازل، لا سمح الله، ستكون في حداد". ومع ذلك نحن من جيل أثبت استعداداه أيضا لتقديم روحه. عندما تكون هناك ضرورة للدفاع عن شعب إسرائيل لا توجد طريق أخرى". وأضاف لاحقاً: "أعتقد أنني لست بحاجة إلى تعليم رئيس الأركان أننا يجب أن نجتهد من أجل أن تكون هذه الخسائر في حدها الأدنى". من ناحية أخرى لم يأخذ في الاعتبار على ما يبدو مدى تأثير الحرب والصور القادمة منها عليه، على المجتمع الإسرائيلي والرأي العام العالمي.

هذه الحرب لم يكن لها نهاية. طوال 18 عاماً بقي جنود الجيش الإسرائيلي في لبنان لمواصلة الحفاظ على سلامة الجليل، وبمرور الوقت تحولت هذه الإقامة إلى حرب ضد الشيعة تحت قيادة حزب الله الذي كان يعمل بدعم من سوريا وبتدخل إيراني متزايد، ودفع الكثيرون ثمن الحرب، بما في ذلك قادتها.